

بتاريخ ٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٩ ورقم ٤٤٩ (دورة ٥) الصادر بتاريخ ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٠ ورقم ٥٧٠ ب (دورة ٦) الصادر بتاريخ ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ ورقم ٧٤٩ ب (دورة ٨) الصادر بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٣ ورقم ٨٥٢ (دورة ٩) الصادر بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٤ ، قد أوصت بأن يوضع اقليم افريقيا الجنوبيّة الغربيّة الخاضع للانتداب تحت نظام الوصاية الدولي وانها قد دعت حكومة اتحاد جنوب افريقيا ماراً وتكراراً الى اقتراح اتفاق وصاية لافريقيا الجنوبيّة الغربيّة يعرض على الجمعية العامة للنظر فيه ،

واذ ترى أن جميع الأقاليم الخاضعة للانتداب التي تم تسل استقلالها قد وضعت تحت نظام الوصاية الدولي وفقاً للفصل الثاني عشر من الميثاق فيما عدا اقليم افريقيا الجنوبيّة الغربية وحده ،

- ١ - تكرر قراراتها المذكورة أعلاه بوضع اقليم افريقيا الجنوبيّة الغربية تحت نظام الوصاية الدولي ،
- ٢ - وتعود فتؤكد بأن الطريق الطبيعي إلى تعديل الوضع الدولي الحاضر للأقاليم هي بوضعه تحت نظام الوصاية الدولي باتفاق وصاية يتمشى وأحكام الفصل الثاني عشر من الميثاق .

الجلسة الشاملة رقم ٥٥٠
٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٥

٩٤١ (دورة ١٠) - تقرير اللجنة الخاصة بأفريقيا الجنوبيّة الغربية .

ان الجمعية العامة ،

وقد أسممت بقرارها رقم ٧٤٩ أ (دورة ٨) الصادر بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٣ لجنة خاصة بأفريقيا الجنوبيّة الغربية وذلك لحين التوصل إلى عقد اتفاق بين الأمم المتحدة وبين اتحاد افريقيا الجنوبيّة الغربية ،

وقد طلبت إلى تلك اللجنة أن تدرس ، ضمن نطاق قائمة الاستثناء التي أقرتها لجنة الانتداب الدائمة التابعة لعصبة الأمم في عام ١٩٣٦ ، ما قد يوجد من معلومات ووثائق تتعلق بأقاليم افريقيا الجنوبيّة الغربية وأن ترسل إلى الجمعية العامة تقريراً يتعلق بالاحوال السائدة في الأقاليم ويأخذ بعين الاعتبار قدر الامكان مضمون تقارير لجنة الانتداب الدائمة التابعة لعصبة الأمم ،

وقد نظرت في التقرير الثاني الذي وضعته اللجنة الخاصة بأفريقيا الجنوبيّة الغربية بشأن الاحوال السائدة في الأقاليم وفي الملاحظات (٢) التي قدمتها بصدره ،

(١) المرجع الأخير ، الدورة العاشرة ، الملحق رقم ١٢ (مجلد ٢٩١٢) ، المرفق الثاني .

(أ) انه منذ تولى حكومة اتحاد جنوب افريقيا ادارة أقاليم افريقيا الجنوبيّة الغربية والسكان الأصليون يعانون ضغط التشريعات الجائرة دون أن يتقدموا في أي ميدان من الميادين ،

(ب) وانه بالرغم من تكرر اعتراض السكان الأفريقيين في افريقيا الجنوبيّة الغربية على ادماجهم في حكومة اتحاد جنوب افريقيا ، فإنهم قد وضعوا تحت الادارة المباشرة لوزير الشؤون المحلية في حكومة اتحاد جنوب افريقيا ،

(ج) وان انفاذ قانون تعليم البانتو في افريقيا الجنوبيّة الغربية الذي يرمي ببرلان اتحاد جنوب افريقيا الى اصداره سيقضي تماماً من الناحية العملية على تعليم الأفريقيين في الأقاليم حيث أن عدد غير الأوروبيين الذين تعودوا مرحلة الدراسة الثانوية لا يزيد على السنة في الوقت الحاضر ،

(د) وان حاكم افريقيا الجنوبيّة الغربية لا يجوز أو يوافق على ما اقترح من تأليف هيئة طلبة تقتصر غايتها على تعليم السكان ،

واذ تحيط علماً بملحوظات اللجنة الخاصة بأفريقيا الجنوبيّة الغربية فيما يتعلق بالتعليم في الأقاليم وبمشروع قانون يقترح نقل الاشراف على شئون السكان الأصليين من حاكم افريقيا الجنوبيّة الغربية الى وزير الشؤون المحلية للاتحاد ،

واذ تلاحظ أن قانون ادارة الشئون المحلية لافريقيا الجنوبيّة الغربية (القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤) قد أعلن تطبيقه على الأقاليم في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٥٤ وببدأ نفاذها في أول نيسان (ابريل) ١٩٥٥ ،

تقود أن ترسل إلى مقدم العريضة أقسام التقرير وملاحظات (١) اللجنة الخاصة بأفريقيا الجنوبيّة الغربية التي تتعلق بالتعليم وبنقل الاشراف على شئون السكان الأصليين وفيها تعرب اللجنة عن مخاوفها فيما يتعلق بهذه الامور .

الجلسة الشاملة رقم ٥٥٠
٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٥

٩٤٠ (دورة ١٠) - وضع اقليم افريقيا الجنوبيّة الغربية .

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى أنها في قراراتها رقم ٦٥ (دورة ١) الصادر بتاريخ ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٦ ورقم ١٤١ (دورة ٢) الصادر بتاريخ ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ، ورقم ٢٢٧ (دورة ٣) الصادر بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ ورقم ٣٣٧ (دورة ٤) الصادر

(٢) المرجع الأخير ، الدورة العاشرة ، الملحق رقم ١٢ (مجلد ٢٩١٢) ، وتصويب رقم ١ المرفق الخامس .